بلغ **إجمالي العجز المالي** في العام ٢٠١١ حوالي ٣٥٣٠ مليار ليرة، مقارنة بعجز بلغ حوالي ٤٣٦٣ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠. سجّل **الميزان الأولي** فائضًا بلغ ٢٥٠٥ مليار ليرة في هذه الفترة، مقارنة مع فائض أولي بلغ ١٨٥٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٠، وقد نتج ذلك عن ارتفاع الإيرادات بحوالي ١١ في المائة (١٣٨٦ مليار ليرة) والذي حدّ من الارتفاع في النفقات بنسبة ٣ في المائة (٥٥٣ مليار ليرة). ومن الجدير ذكره أنّ العجز الإجمالي والفائض الأوّلي أظهرا تحسّنًا منذ شهر تشرين الثاني ٢٠١١، عند وصول أوّل تحويل لإيرادات وفر موازنة وزارة الاتصالات، والتي بلغت بمجملها حوالي ٣٠١ مليار ليرة، تتضمنها مبلغ كان قد تمّ تحويله في أوائل شهر كانون الثاني ٢٠١٢.

رسم ١: إجمالي الإيرادات والنفقات (٢٠٠٩-٢٠١١)

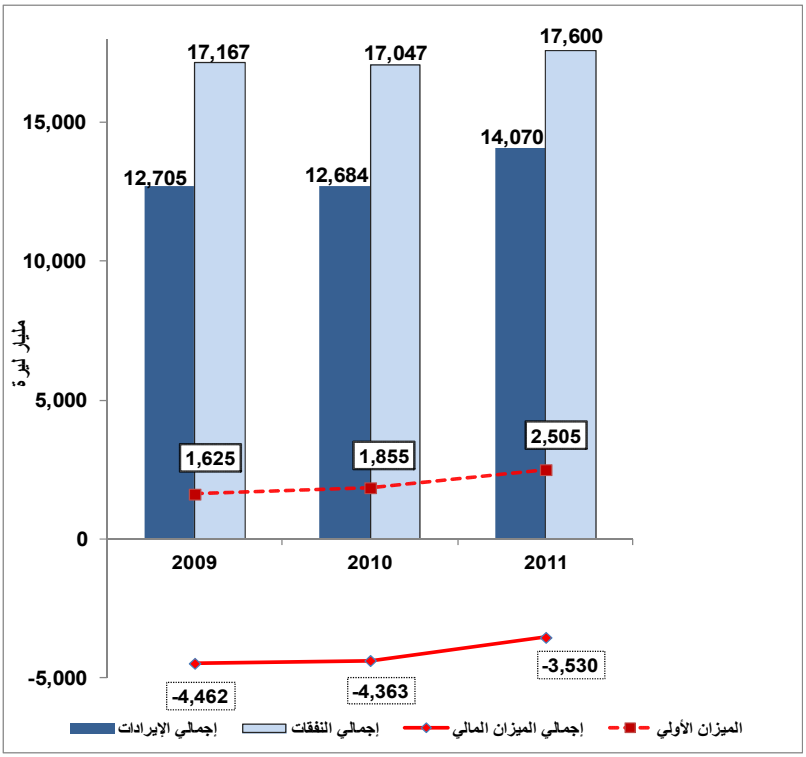

رسم ٢: التغيرات الشهرية عام ٢٠١١ (يلحظ فقط تحويلات الاتصالات في ت٢ وك١)

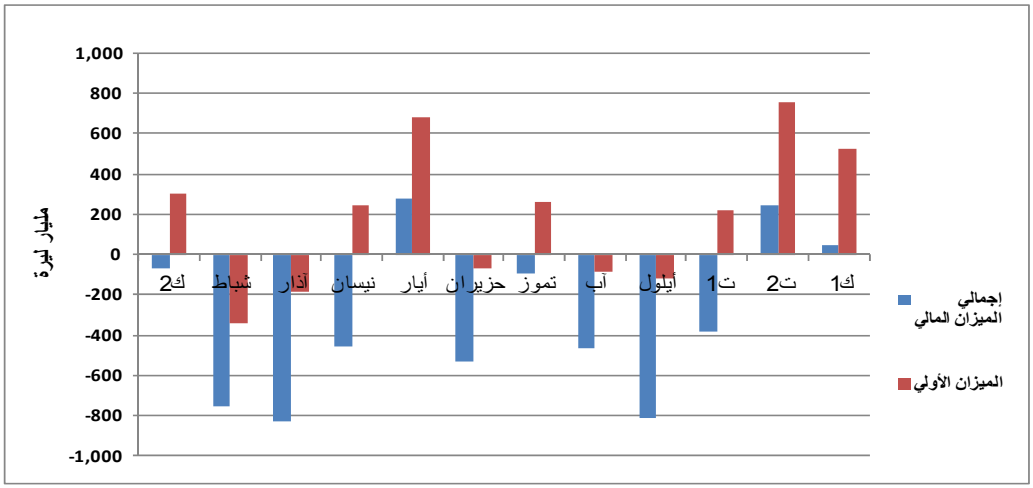

بلغ **إجمالي الإيرادات** في نهاية العام ٢٠١١ حوالي ١٤٠٧٠ مليار ليرة، مقارنة بحوالي ١٢٦٨٤ مليار ليرة في الفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠، مسجّلة ارتفاعا مقداره ١٣٨٦ مليار ليرة (١١ في المائة)، وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات الغير ضريبية بحوالي ١٤٢٥ مليار ليرة.

سجلت الإيرادات الضريبية انخفاضا طفيفا، فحقّقت حوالي ٩٨٨٥ مليار ليرة في العام ٢٠١١، وذلك بسبب تراجع إيرادات "الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية" بحوالي ٦٢٣ مليار ليرة، بسبب تراجع تحصيلات الرسوم بحوالي ٥٩٠ مليار ليرة (أو ٣٠ في المائة)، وخاصة إيرادات الرسوم على البنزين[1] (٤٩٨ مليار ليرة) والسيارات (بحوالي ١٥٢ مليار ليرة) نتيجةً لانخفاض في إستيراد السيارات. وكذلك انخفضت الجمارك بحوالي ٣٣ مليار ليرة، أي ما يعادل ٤ في المائة)، على الرغم من ارتفاع الواردات في هذه الفترة مقارنة مع مثيلتها في العام ٢٠١٠، وذلك نتيجة لانخفاض نسبة التعرفة الفعلية، من ٢,٩٩ في المائة عام ٢٠١٠ وصولا إلى ٢,٥٥ في المائة عام ٢٠١١.

في هذه الأثناء، سجّلت عناصر في"الإيرادات الضريبيّة" تحسّنًا، وهي:

- "

ضريبة الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال"، مسجّلةً ارتفاع مقداره ٣٧٣ مليار ليرة (أي ١٨ في المائة)، من حوالي ٢٠٥٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٠، وصولاً إلى ٢٤٢٣ مليار ليرة في العام ٢٠١١، وذلك بسبب ارتفاع في كافة مكوّناتها، وخاصةً، في إيرادات الضريبة على الأرباح، والتي ارتفعت بحوالي ٢٥٥ مليار ليرة وفي إيرادات ضريبة الدخل على الرواتب والأجور بحوالي ٧٧ مليار ليرة.

- "

الضرائب الداخلية على السلع والخدمات"، حيث تحسّنت بنسبة طفيفة مقدارها ٣ في المائة (أي حوالي ١٠١ مليار ليرة)، وذلك نتيجة لارتفاع في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصّلة داخليًا[2]. في حين سجّلت تحصيلات الرسوم تسجيل السيارات الخاصة ورسوم مغادرة الأراضي اللبنانية بحوالي ٣٤ مليار ليرة و ١٢ مليار ليرة، بالتوازي.

سجّلت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعا ملحوظا قدره ٧٠ في المائة، أي من حوالي ٢٠٤٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٠، وصولاً إلى ٣٤٦٨ مليار ليرة عام ٢٠١١، وذلك نتيجة لتحويل "وفر موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية"، وقد بلغت الأخيرة حوالي ٢٢٦١ مليار ليرة عام ٢٠١١ مقارنة بحوالي ٩٥٧ مليار ليرة عام ٢٠١٠، وبذلك حدّت من انخفاض العناصر الأخرى، ومنها انخفاض تحويل إيرادات مرفأ بيروت بحوالي ١٧ مليار ليرة. عن عام ٢٠١٠.

بلغت إيرادات الخزينة ٧١٨ مليار ليرة، مسجلة ارتفاعا قدره ٥٢ مليار ليرة مقارنة بالفترة مثيلتها من العام ٢٠١٠، ومنها ٢٦١ مليار ليرة إلى الصندوق البلدي المستقل.

[1] جاء التراجع في الإيرادات من رسوم البنزين نتيجة قرار المجلس الأعلى للجمارك بتاريخ ٢٦ شباط ٢٠١١ القاضي بتخفيض الرسم على البنزين ٥٠٠٠ ليرة لكل ٢٠ ليتر.

[2] عام ٢٠١١، ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة بحوالي ٨٥ مليار ليرة، في حين ارتفعت عند الجمرك بحوالي ٢٢ مليار ليرة مقارنة بعام ٢٠١٠.

ارتفع **إجمالي الإنفاق** بحوالي ٣ في المائة، من ١٧٠٤٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٠ وصولا إلى ١٧٦٠٠ مليار ليرة عام ٢٠١١.

وقد ارتفعت النفقات الجارية الأولية بقيمة ١٢٩٠ مليار ليرة، وذلك بسبب عدّة تغيّرات، نلخّصها على الشكل التالي:

- ٨٢٨ مليار ليرة في التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان، بسبب ارتفاع أسعار النفط[٣] وارتفاع كمية الغاز أويل

- ٤٦٤ مليار ليرة ارتفاع في المخصصات والرواتب والأجور – بند ١٣[٤] ، إضافة إلى زيادة في دفعات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بحوالي١٠٢ مليار ليرة. ويعد سبب الارتفاع في بند ١٣ إلى ارتفاع في عدد المعلّمين وقوات الأمن وتثبيت عدد من قوّات الأمن. إضافة، يعود هذا الارتفاع إلى تسديد الدفعة الرابعة من فروقات سلسلة الرتب والرواتب للجهاز العسكري عن الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٨، وهي مقسمة أساساً إلى ست دفعات٥، على أن تسدَد بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ وتسديد دفعة فروقات خدمة الميدان عن الفترة الممتدة بين أيار ٢٠٠٨ وشباط ٢٠١١.

- ارتفاع بقيمة ٥٢ مليار ليرة في بند المواد الاستهلاكية، بسبب ارتفاع المدفوعات على الأدوية ونفقات المحروقات إلى الجيش اللبناني.

- ارتفاع بقيمة ١٥ مليار ليرة على فاتورة دعم القمح، وذلك نتيجة لأزمة القمح في بداية الربع الثالث من العام ٢٠١٠ ولغاية النصف الأوّل من العام ٢٠١١.

- دفع حوالي ٤١ مليار ليرة لدعم فاتورة البنزين لدى سائقي السيارات العمومية، وكان مجلس النواب قد أقرّ في ٥ تشرين الأول ٢٠١١ قانون رقم ١٨٢ لدعم سائقي السيارات العمومية لفترة ثلاثة أشهر، وذلك في مواجهة ارتفاع أسعار النفط العالمية. ومن هنا، بلغ إجمالي ما حصل عليه ٣٢٩٥٧ مالك باص عمومي أو لوائح سيارات عمومية حوالي ٤١ مليار ليرة، أي ما يعادل ١،٢٤٨،٠٠٠ ليرة لكل فرد مع نهاية العام ٢٠١١.

على صعيدٍ آخر، سجّلت التحويلات إلى صندوق الضمان الاجتماعي انخفاض مقداره ٣٠ مليار ليرة من ١٥٠ مليار ليرة عام ٢٠١٠ وصولا إلى ١٢٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١١، بينما لم يتمّ دفع أية مبالغ للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان أو دفعات خزينة لدعم المازوت، الأمر الذي انعكس انخفاضا مقداره ١٠٢ مليار ليرة في النفقات الجارية الأولية، في حين كان قد تمّ دفع مبلغ ٦١ مليار ليرة للأخيرة عام ٢٠١٠ وذلك عن فترة ٢٠٠٨–٢٠٠٩ وفترة

[٣] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة "التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية" عن شهر كانون الثاني٢٠١١.
[٤] للمزيد من التفاصيل، ترقّب نشرة "الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣" عن شهر تشرين الثاني ٢٠١١.
[٥] تتم هذه الدفعات بموجب القانون ٢٠٠٨/٦٣ الذي نص على فتح الاعتمادات اللازمة في موازنات ٢٠٠٩-٢٠١١ لتغطية فروقات سلسلة الرتب والرواتب عن الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٨. للمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير المالية العامة للعام ٢٠٠٩، ص ١٨-١٩.

٢٠٠٩-٢٠١٠. ولكن في الربع الأخير من العام ٢٠١١، قرّر مجلس الوزراء تعليق دعم المازوت ومساعدة الأسر الريفية والفقيرة عبر إلغاء الضريبة على القيمة المضافة ونسبتها ١٠ في المائة على المازوت، الأمر الذي تطلّب تعديلاً على قانون الضريبة على القيمة المضافة. وبهذا الصدد، أقرّ مجلس النواب القانون رقم ٢٠٧ بتاريخ ٥ آذار ٢٠١٢. وكانت الحكومة اللبنانية قد أقرّت الاستمرار بدعم المازوت إلى حين إقرار القانون الأخير وذلك لمدّة شهر واحد تبدأ بتاريخ ١٩ كانون الأو ١ [٦] ٢٠١١. كما السنين السابقة، بلغ حجم الدعم حوالي ٣،٠٠٠ ليرة على التنكة (٢٠ ليتر) ومن المتوقّع أن تصل تكلفتها إلى ٢٢,٥ مليار ليرة، مما سينعكس على نفقات عام ٢٠١٢.

وبالتوازي، انخفضت مدفوعات نهاية الخدمة بحوالي ٢٤ في المائة عام ٢٠١١، لتصل إلى غاية ٢٣٢ مليار ليرة، من حوالي ٣٠٤ مليار ليرة عام ٢٠١٠، وذلك بسبب انخفاض عدد المتقاعدين المستفيدين من الجهازين المدني والعسكري، مقارنة بالعام ٢٠١٠.

انخفضت تسديدات الفوائد بقيمة ٢٣٩ مليار ليرة (حوالي ٤ في المائة) لتصل إلى ٥٦٥٥ مليار ليرة، وذلك بسبب انخفاض تسديدات الفوائد وخاصة على الدين بالعملة المحلية، على الشكل التالي:

- انخفاض بقيمة ٢١٠ مليار ليرة في تسديدات الفوائد على الدين بالعملة المحلية، والتي بلغت ٣٥٥٢ مليار ليرة (أو ٥,٦ في المائة) في العام ٢٠١١
- انخفاض بحوالي ١,٣ في المائة في تسديدات الفوائد على الدين بالعملة الأجنبية والتي بلغت ٢١٠٣ مليار ليرة في هذه الفترة من العام ٢٠١١، بسبب تراجع قيمة تسديدات الفوائد المتراكمة على القروض الميسرة بقيمة ٣٣ مليار ليرة (أي ٢١ في المائة)، بالتزامن مع زيادة قدرها ٢٨ مليار ليرة (١ في المائة) في تسديدات الفوائد على اليوروبوند.

بلغت تسديدات أقساط ديون خارجية ٣٧٩ مليار ليرة في هذه الفترة من العام ٢٠١١، مسجلة ارتفاع نسبته ١٧ في المائة عن العام ٢٠١٠.

انخفضت النفقات الاستثمارية بحوالي ٢٦ مليار ليرة، لتصل إلى ٦٧٦ مليار ليرة في العام ٢٠١١، وذلك بسبب انخفاض إنفاق وزارة النقل والأشغال العامة على"إنشاءات قيد التنفيذ" بحوالي ٦٦ مليار ليرة بسبب توقيت مدفوعات صندوق المهجرين وانخفاض مدفوعات بند "نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية" بحوالي ٤١ مليار ليرة في هذه الفترة، وذلك بسبب تراجع التحويلات إلى برنامج أكسبورت بلس في مؤسسة إيدال.

وعلى صعيد آخر ارتفعت نفقات "الصيانة" بصورة ملحوظة بلغت حوالي ٥٧ مليار ليرة (أو ٤٤ في المائة)، والتي ذهب القسط الأكبر منها إلى صيانة الطرقات.

انخفضت نفقات الخزينة[٧] بقيمة 496 مليار ليرة لتصل إلى 867 مليار ليرة، وذلك بسبب:

[٦] وفق قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ كانون الأول ٢٠١١.
[٧] بدءا بنشرة كانون الأول ٢٠١١، سيختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهرية وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات المدرجة في الأخيرة في بنود الأمانات وسلفات الخزينة، والتي تصنف في نشرة الأداء الشهري وفق تصنيفها بحسب الموازنات.

- تراجع ملحوظ في "ردّيات الضريبة على القيمة المضافة"، والتي بلغت 195 مليار ليرة خلال عام ٢٠١١ مقارنة بحوالي 384 مليار ليرة في العام ٢٠١٠، وذلك بسبب تجميد طلبات الرديات من قبل إدارة وزارة المالية إلى حين القيام بتحقيق في "قضية الرديات" بعد اكتشاف حالات خداع، والنتيجة أنّ دافعي الضرائب قرّروا الإحتفاظ برصيدهم من الرديات عوضا عن تقديم الطلبات.

- عدم دفع مستحقات البلديات من الإيرادات المتراكمة عن العام ٢٠١٠ وذلك بسبب التأخّر في نشر المرسوم[٨] المتعلّق بحصّة البلديات من الإيرادات.

إرتفع **إجمالي الدين العام** بقيمة ١٥٧١ مليار ليرة من مستوى نهاية كانون الأوّل ٢٠١٠، ليصل إلى ٨٠٨٦٩ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١١.

وقد ارتفعت قيمة الدين بالعملة المحلية بحوالي ١٠٨٥ مليار ليرة، لتصل إلى ٤٩٣٤٠ مليار ليرة، نتيجة:

- ارتفاع بقيمة ٣٢٤٤ مليار ليرة في محفظة مصرف لبنان من العملة المحلية

- انخفاض بقيمة ٢٠٣٧ مليار ليرة في محفظة المصارف التجارية من العملة المحلية

ويأخذ هذا الانخفاض في عين الاعتبار تأثير العمليات التالية:

- اتفاقية استبدال الدين بين وزارة المالية ومصرف لبنان في كانون الثاني ٢٠١١[٩]

- إصدار سند لمدة ٧ سنوات بفائدة ٧,٩ بالمائة في ٢٤ آذار ٢٠١١[١٠]

- إصدار سند لمدة ٧ سنوات بفائدة ٧,٩ بالمائة في ٢١ نيسان ٢٠١١[١١]

- إصدار سند لمدة ٧ سنوات بفائدة ٧,٦ بالمائة في ١٥ أيلول ٢٠١١[١٢]

- إصدار سند تعاقد بالليرة اللبنانية لمدة ٥ سنوات بفائدة ٦ بالمائة في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١، وذلك لتغطية فروقات كلفة مواد البناء، وذلك وفقا لقانون رقم ٦٩ بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩.

---

[٨] نُشِر المرسوم في ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.
[٩] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة التقرير حول "اتفاقية استبدال الدين" والمنشور على موقع الوزارة الالكتروني www.finance.gov.lb
[١٠] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهر آذار ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"
[١١] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهر نيسان ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"
[١٢] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهر أيلول ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"

شهدت قيمة الدين بالعملة الأجنبية ارتفاعاً وقدره ٤٨٦ مليار ليرة، وذلك نتيجة لارتفاع قيمة سندات اليوروبوند المتداولة في الأسواق بحوالي ١٣٨٨ مليار ليرة، إضافة إلى انخفاض "ديون باريس ٢" بحوالي ٦٢٥ ليرة لبنانية و"ديون باريس ٣" بحوالي ١٣٢ مليار ليرة. ويرجع التغير في قيمة سندات اليوروبوند المتداولة في الأسواق إلى:

- إصدار يوروبوند بقيمة ٢٦٥ مليون دولار أميركي في ١٨ كانون الثاني ٢٠١١، من خلال اتفاقية استبدال للدين أبرمت بين وزارة المالية ومصرف لبنان. ويمثل هذا الإصدار إعادة فتح لليوروبوند الذي يستحق في تشرين الأوّل من العام ٢٠٢٢ بفائدة ٦,١٠ بالمائة.
- إصدار يوروبوند بقيمة مليار دولار في العشرين من أيار ٢٠١١[١٣]
- إصدار يوروبوند (على فئتين) بقيمة ١,٢ مليار دولار في ٢ آب ٢٠١١[١٤]
- صفقة استبدال طوعية وإصدار جديد سندات "يوروبوند" (على ثلاث فئات) بقيمة ١,٤٧ مليار دولار في تشرين الثاني ٢٠١١، وبلغت قيمة الفئة الأولى ٥٠٠ مليون دولار، بفائدة ٥,٤٥% تستحق في تشرين الثاني ٢٠١٩ والثانية بقيمة ٣٧٥ مليون دولار بفائدة ٦,٦% تستحق في تشرين الثاني ٢٠٢٦ والثالثة بقيمة ٤٤٥ مليون يورو بفائدة ٥,٣٥% تستحق في تشرين الثاني ٢٠١٨. وبلغت حجم المشاركة في صفقة الاستبدال ٦٤,٣ %. وقد بلغ إجمالي حجم السندات الجديدة التي أُصدرت خلال هذه الصفقة ١،٢٢٩،٦٢٥،٢١٥ دولار أميركي، والإصدارات لتمويل جديد ٢٣٨،٣٣٧،٢٨٥ دولار أميركي، وقد بلغ حجم الطلبات على المبلغ الأخير أكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ المعروض ما عكس طلب محلي وطلب نوعي من المستثمرين الخارجيين الذين حازوا على ١٩% من إجمالي الإصدار. وقد استعملت عائدات هذه الصفقة في عمليات إعادة التمويل.

إضافة إلى ذلك، ارتفعت حصة السندات الخزينة الخاصة بحوالي ٦ مليار ليرة، ويعود ذلك إلى إصدار خاص في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية للمتعهدين بقيمة ٤،٢٦٩،٧٩٨,٢٧ دولار أمريكي في ١٩ أيلول ٢٠١١ بفائدة ٦ في المائة، تستحق في أيلول ٢٠١٦، وذلك بموجب القانون رقم ٦٩ بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠٩.

[١٣] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهر أيار ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"
[١٤] للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير شهرآذار ٢٠١١ من "مرصد المالية العامة"

جدول ١: ملخّص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ ك١	٢٠١١ ك١	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
إجمالي الإيرادات	**1,503**	**1,339**	**12,684**	**14,070**	**10.9%**
إجمالي الإنفاق	**1,553**	**1,929**	**17,047**	**17,600**	**3.2%**
• *تسديد فوائد*	*486*	*429*	*5,893*	*5,655*	*-4%*
• *تسديد أقساط دين*[١]	*23*	*50*	*324*	*379*	*17%*
• *النفقات الأولية*[٢]	*1,045*	*1,450*	*10,829*	*11,566*	*6.8%*
إجمالي العجز/الفائض	**-51**	**-590**	**-4,363**	**-3,530**	**-40%**
إجمالي العجز/الفائض الأولي	**458**	**-111**	**1,855**	**2,505**	**35%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[١]: تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة لتسديد تمويل مشاريع

[٢]: النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد فوائد وتسديد أقساط القروض)

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ ك١	٢٠١١ ك١	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١١-٢٠١٠
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**1,447**	**1,246**	**12,018**	**13,353**	**11%**
• *الإيرادات ضريبية*[1]	*708*	*757*	*9,976*	*9,885*	**-1%**
• *الإيرادات غير الضريبية*	*739*	*488*	*2,043*	*3,468*	**70%**
إجمالي إيرادات الخزينة	**56**	**94**	**666**	**718**	**8%**
إجمالي الإيرادات العامة	**1,503**	**1,339**	**12,684**	**14,070**	**11%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

إن الإيرادات الغير ضريبية، وبالتالي إيرادات الموازنة و إجمالي الإيرادات العامة لعام ٢٠١١، تتضمن مبلغ ٣٠١٥٠٠ مليون ليرة تمّ تحويله في أوائل شهر كانون الثاني ٢٠١٢.

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ ك١	٢٠١١ ك١	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١١-٢٠١٠
الإيرادات الضريبية	**708**	**757**	**9,976**	**9,885**	**-0.9%**
ضريبة على الدخل و الأرباح ورؤوس الأموال ، ومنها	**95**	**123**	**2,050**	**2,423**	**18.2%**
• ضريبة الدخل على الأرباح	*21*	*28*	*808*	*1032*	**27.8%**
• ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*6*	*28*	*378*	*455*	**20.4%**
• ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*18*	*9*	*213*	*243*	**14.0%**
• ضريبة الدخل على الفوائد (٥%)	*45*	*48*	*628*	*652*	**3.8%**
• غرامات (ضريبة على الدخل)	*5*	*11*	*22*	*40*	**79.8%**
ضريبة على الأملاك ، ومنها	**127**	**155**	**1,088**	**1,144**	**5.2%**
• ضريبة على الأملاك المبنية	*9*	*20*	*145*	*139*	**-3.8%**
• رسوم تسجيل على العقارات	*98*	*111*	*853*	*844*	**-1.1%**
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها	**233**	**261**	**3,583**	**3,685**	**2.8%**
• الضريبة على القيمة المضافة	*194*	*223*	*3,193*	*3,300*	**3.3%**
• ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها	*38*	*28*	*382*	*336*	**-12.0%**
- *رسوم تسجيل على السيارات*	*16*	*15*	*231*	*197*	**-14.9%**
- *رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية*	*22*	*12*	*148*	*137*	**-7.9%**
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها	**217**	**181**	**2,802**	**2,179**	**-22.2%**
• الجمارك	*68*	*66*	*810*	*777*	**-4.1%**
• رسوم، ومنها	*150*	*115*	*1,992*	*1,402*	**-29.6%**
- *رسوم على البنزين*	*83*	*41*	*1040*	*542*	**-47.9%**
- *رسوم على التبغ*	*24*	*31*	*347*	*404*	**16.5%**
- *رسوم على السيارات*	*42*	*41*	*598*	*446*	**-25.5%**
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**36**	**37**	**453**	**454**	**0.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ ك١	٢٠١١ ك١	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
الإيرادات غير الضريبية	**739**	**488**	**2,043**	**3,468**	**69.8%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**648**	**298**	**1,382**	**2,679**	**93.9%**
• حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية	647	292	1,255	2,529	**101.5%**
- *إيرادات كازينو لبنان*	*15*	*12*	*171*	*168*	**-1.5%**
- *إيرادات مرفأ بيروت*	*0*	*0*	*65*	*48*	**-26.2%**
- *إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني*	*5*	*10*	*59*	*50*	**-15.8%**
- *إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية*	*626*	*269*	*957*	*2,261*	**136.3%**
• حاصلات من مؤسسات عامة مالية	0	0	60	60	**0.7%**
• حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	1	6	62	82	**33.8%**
• حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	1	1	5	7	**54.0%**
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**73**	**96**	**535**	**570**	**6.6%**
• رسوم إدارية، ومنها	59	85	437	467	**7.0%**
- *رسوم كتاب العدل*	*2*	*2*	*29*	*29*	**1.0%**
- *رسوم الأمن العام*	*9*	*9*	*116*	*123*	**6.3%**
- *رسوم السير*	*40*	*65*	*208*	*236*	**13.5%**
- *رسوم قضائية*	*2*	*2*	*22*	*25*	**11.3%**
- رسوم القيادة	*1*	*1*	*21*	*17*	**-20.3%**
• عائدات إدارية	7	3	29	26	**-12.1%**
• *مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)*	1	1	5	4	**-29.3%**
• *رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)*	5	5	53	61	**15.4%**
• *رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى*	2	1	11	13	**12.5%**
الغرامات والمصادرات	**1**	**1**	**8**	**10**	**21.0%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة	**17**	**94**	**118**	**208**	**77.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التوظيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
١. النفقات الجارية	**14,734**	**15,841**	**7.5%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	5,066	5,533	9.2%
• مخصصات ورواتب وأجور (بند ١٣)	*3,354*	*3,818*	13.8%
• معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها	*1,391*	*1,420*	2.1%
- *معاش تقاعد*	*1,086*	*1,189*	9.4%
- *تعويضات نهاية الخدمة*	*304*	*232*	-23.8%
• تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب ١/	*322*	*295*	-8.3%
تسديد فوائد، ومنها: ٢/	5,893	5,655	-4.0%
• فوائد على القروض الداخلية	*3,763*	*3,552*	-5.6%
• فوائد على القروض الخارجية	*2,131*	*2,103*	-1.3%
تسديد أقساط ديون خارجية	324	379	17.0%
• مواد استهلاكية، ومنها	277	329	18.9%
- نفقات تغذية	*66*	*61*	-7.8%
- *محروقات*	*8*	*20*	158.1%
- *أدوية*	*128*	*156*	22.0%
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/*	*39*	*40*	1.9%
• خدمات خارجية	103	135	30.6%
• تحويلات أخرى، ومنها	2,503	3,278	31.0%
- *شركة كهرباء لبنان ٤/*	*1,797*	*2,626*	46.1%
- *الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي*	*150*	*120*	-20.0%
- *سلفات خزينة لدعم المازوت*	*61*	*0*	-100.0%
- *دعم القمح*	*42*	*58*	35.8%
- *المحكمة الخاصة بلبنان*	*41*	*0*	-100.0%
- *دعم البنزين لسائقي السيارات العمومية*	*0*	*41*	
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/*	*2*	*18*	1009.5%
• *نفقات جارية أخرى، ومنها*	440	378	-14.1%
- *مستشفيات*	*338*	*301*	-10.9%
- *أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية)*	*80*	*67*	-16.2%
- *توقيفات لتسديد سلف الخزينة ٣/*	*19*	*7*	-63.5%
• *احتياطي*	128	155	21.2%
- *دعم الفوائد*	128	155	21.2%
٢. نفقات استثمارية	**701**	**676**	**-3.7%**
• *استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية*	1	1	34.9%
• *تجهيزات*	40	52	29.6%
• *إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها*	467	402	-14.0%
- *صندوق المهجرين*	*120*	*73*	-39.6%
- *مجلس الجنوب*	*46*	*49*	8.1%
- *مجلس الإنماء والإعمار*	*168*	*145*	-13.4%
- *وزارة الأشغال والنقل العام*	*109*	*92*	-15.7%
- *أخرى، ومنها*	*24*	*41*	74.0%
الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*13*	
• *صيانة*	129	186	44.2%
• *نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية*	53	13	-76.1%
• *تجهيزات وصيانة في مجلس النواب٥/*	11	22	102.9%
٣. سلفات موازنة ٦/	**198**	**179**	**-9.5%**
٤. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) ٧/	**46**	**36**	**-22.1%**
٥. نفقات الخزينة	**1,363**	**867**	**-36.4%**
• بلديات	735	368	-49.9%
• ضمانات	71	54	-23.8%
• ودائع ٨/	105	97	-7.9%
• أخرى، ومنها	451	325	-28.0%

• رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*384*	*195*	-49.2%
• الهيئة العليا للإغاثة	*0*	*0*	-
• سلفات خزينة لسلطات المياه	0	23	-
٦. إنفاق غير مبوّب	**4**	**1**	**-65.9%**
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**17,047**	**17,600**	**3.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ تتضمن تسديدات من مخصّصات الموازنة والتي قد دُفعت مسبقًا كسلفات خزينة من حسابات الخزينة، وهذه التسديدات تسجل في جهة الإيرادات والإنفاق، ولأسباب محاسباتية، وبالتالي لا تؤثر أرقام العجز المالي.

٤/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨)

٥/ يمثل هذا البند إعادة تصنيف للمدفوعات التي حُررت من الأمانات وفقاً لقانون رقم ١٢٣ بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠١٠، والذي فتح اعتماداً بقيمة ٢٠ مليار ليرة في موازنة ٢٠١٠ وذلك لتغطية كلفة تجهيز وصيانة البرلمان. وقد سمح هذا القانون بإصدار سلفة طارئة ذات قيمة ومدة محددتين، بناءاً على قرار رئيس مجلس النواب. سوف يتم قوننة هذه السلفة بناءاً على فواتير مصدقة من قبل سكريتاريا البرلمان ومقدمة إلى وزارة المالية.

٦/ "سلفات الموازنة" كانت مصنفة سابقاً تحت البند " غيره"، إلا أن وزارة المالية ارتأت تبويبها بشكل مستقل بسبب نموّها الملحوظ في الآونة الأخيرة. وبحسب القانون، يجب قوننة هذه المدفوعات لاحقاً، وحينها فقط يمكن إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٧/ يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور)، كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات المرفقة .

٨/ تمثّل دفعات الودائع كل الدفعات من قبل الخزينة إلى الإدارات والمؤسسات العامة، البلديات والصناديق وذلك من إيرادات ما تمّ تحصيله بالنيابة عنهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الأجور والرواتب

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
تحويلات إلى مجلس الجنوب	13	9	-30%
تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار	34	27	-21%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	7	6	-8%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	254	240	-5%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	14	12	-9%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين

(مليار ل.ل.)	٢٠١٠ ك١	٢٠١١ ك١	٢٠١٠	٢٠١١	نسبة التغير ٢٠١٠-٢٠١١
تسديد فوائد	**486**	**429**	**5,893**	**5,655**	**-4%**
الدين بالعملة المحلية	*346*	*316*	*3,763*	*3,552*	-6%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	*140*	*113*	*2,131*	*2,102*	-1%
- فوائد على اليوروبوند[1]	*119*	*111*	*1,943*	*1,971*	1%
- فوائد [1] على قروض خاصة	*14*	*0*	*27*	*4*	-85%
- فوائد على قروض ميسّرة	*6*	*3*	*160*	*127*	-21%
تسديدات أقساط قروض ميسّرة[2]	***23***	**50**	***324***	**379**	**17%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[1]: تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية

[2]: تتضمن ١٣٣ مليار ليرة لتسديد قرض البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، وقد سددت من هبة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عام ٢٠٠٨

[2]: تتضمن ١٧٥ مليار ليرة لتسديد قرض البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، وقد سددت من هبة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية عام ٢٠٠٩

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ليرة لبنانية)	٢٠١٠	٢٠١١	%
شركة كهرباء لبنان، ومنها	**1,797**	**2,626**	**46%**
خدمة الدين، ومنها:	100	101	0%
• قروض ميسرة، ومنها:	67	61	-9%
- *تسديد أقساط*	*56*	*51*	-9%
- *تسديد فوائد*	*11*	*10*	-12%
• قروض مكفولة من مصرف لبنان	33	40	19%
شراء غاز وفيول	**1,697**	**2,525**	**49%**
• مؤسسة البترول الكويتية وسوناطراك	1,655	2,470	-
• الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي	42	55	-

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر كانون الأول ٢٠١١ (مليار ليرة)

(مليار ل.ل.)	٢٠٠٨ ك١	٢٠٠٩ ك١	٢٠١٠ ك١	٢٠١١ ك١	التغير ك١ ٢٠١٠- ك١ ٢٠١١	نسبة التغير ك١ ٢٠١٠- ك١ ٢٠١١
إجمالي الدين العام	**70,941**	**77,112**	**79,298**	**80,869**	**1,571**	**1.98%**
الدين بالعملة المحلية	**39,007**	**44,973**	**48,255**	**49,340**	**1,085**	**2.25%**
• مصرف لبنان (يتضمن REPOs وقروض EDL)[١]	8,781	10,334	13,130	16,374	**3,244**	**24.71%**
• المصارف التجارية	24,320	27,286	27,214	25,177	**-2,037**	**-7.49%**
• *ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها*	*5,906*	*7,353*	*7,911*	7,789	**-122**	**-1.54%**
- مؤسسات عامة	*5,062*	*6,078*	*6,268*	*6,538*	**270**	**4.31%**
** فوائد متراكمة من الدين*	*0*	*0*	*0*	*41*	**41**	**-**
دين بالعملة الأجنبية[٢]	*1,029*	*999*	*867*	*788*	**-79**	**-9.11%**
• الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	**31,934**	**32,139**	**31,043**	**31,529**	**486**	**1.57%**
• ديون باريس ٢ (يوروبوند وقروض)[٣]	2,855	2,713	2,624	2,548	**-76**	**-2.90%**
• ديون باريس ٣ (يوروبوند وقروض)[٤]	5,456	4,819	4,137	3,512	**-625**	**-15.10%**
• إصدارات يوروبوند في السوق	1,849	1,963	1,855	1,723	**-132**	**-7.12%**
• فوائد متراكمة على اليوروبوند	20,925	21,736	21,870	23,259	**1,388**	**6.35%**
• سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية[٥]	*430*	*460*	*483*	*407*	**-76**	**-15.73%**
ودائع القطاع العام	419	447	74	80	**6**	**8.11%**
صافي الدين العام	**8,326**	**10,522**	**11,419**	**10,984**	**-435**	**-3.81%**
إجمالي القيمة السوقية للدين[٦]	**62,615**	**66,590**	**67,879**	**69,885**	**2,006**	**2.96%**
% من إجمالي الدين	**46,992**	**51,231**	**51,308**	**50,192**	**-1,116**	**-2.18%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١: يتضمن قروض مصرف لبنان لشركة كهرباء لبنان شراء الفيول، وقد بلغت هذه القروض ٣٠٠ مليون دولار، وهي تصنف كجزء من الدين العام لأنّها مكفولة من الدولة.

٢: أرقام كانون الثاني ٢٠٠٥-٢٠١٠ تختلف عن تلك المنشورة سابقًا بسبب تحديث المعلومات بالنسبة للقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٣: ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صدر أولاً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار ضمن مؤتمر باريس ٢.

٤: صادر لماليزيا كجزء من مساهمة باريس ٣، قرض للبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحة أولى للقرض الفرنسي في شباط ٢٠٠٨، قرض صندوق النقد الدولي، شريحة أولى لقرض الاتحاد الأوروبي، وقرض لصندوق النقد العربي في حزيران ٢٠٠٩

٥: سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاك ومقاول).

٦: إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس ٢ و٣.

منشورات وزارة المالية

2011

- *نشرة تنسيق المساعدات*، أعداد ٣٨-٥٢
- *واردات السيارات وإيرادات الدولة (١٩٩٧-٢٠١٠)*، آذار ٢٠١١
- *إطار إدارة الدين ٢٠١٠-٢٠١٥*، آذار ٢٠١١
- *موازنة المواطن لعام ٢٠١٠*، شباط ٢٠١١
- *نتائج المالية العامة في ٢٠١٠*، نيسان ٢٠١١
- نتائج المالية العامة – الربع الأول من العام ٢٠١١
- *تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي*، الربع الأول والثاني والثالث من العام ٢٠١١
- *مرصد المالية العامة – نشرة شهرية*، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٠، كانون الثاني – تشرين الثاني ٢٠١١
- *الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣*، شباط – تشرين الثاني ٢٠١١
- *التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية*، تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠١٠، كانون الثاني – كانون الأول ٢٠١١

٢٠١٠

- *نشرة تنسيق المساعدات*، أعداد ٢٦-٣٧
- *تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي*، الربع الرابع من العام ٢٠٠٩، الربع الأول-الثالث من العام ٢٠١٠
- شركة كهرباء لبنان: من منظار المالية العامة، نيسان ٢٠١٠
- *تقرير لبنان لعام ٢٠١٠*
- *نتائج المالية العامة في ٢٠٠٩*
- *مرصد المالية العامة – نشرة شهرية*، تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٠٩، كانون الثاني – تشرين لأول ٢٠١٠
- تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول والثاني من العام ٢٠١٠
- *التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية*، كانون الثاني – تشرين الثاني ٢٠١٠
- مشروع موازنة ٢٠١٠ – تقرير مفصّل، تشرين الأول ٢٠١٠

٢٠٠٩

- *نشرة تنسيق المساعدات*، أعداد ١٤-٢٥
- *تقرير الدين وأسواق الدين الفصلي*، الربع الأول والثالث من العام ٢٠٠٩
- المؤتمر الدولي لمساندة لبنان – باريس III، التقرير الفصلي، أعداد ٩-١١
- *تقرير لبنان لعام٢٠٠٩*
- *مرصد المالية العامة – نشرة شهرية*، كانون الثاني – تشرين الأول ٢٠٠٩
- تقرير المالية العامة الفصلي، الربع الأول –الثالث ٢٠٠٩
- *نتائج المالية العامة في ٢٠٠٨*
- مشروع موازنة ٢٠٠٩ – تقرير مفصّل، آب ٢٠٠٩

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تلفون: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٨
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩

بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb